

ورقة استراتيجية التعليم في الأزمة السورية

مؤتمر لندن 2016



**SUPPORTING
SYRIA** & THE REGION
LONDON 2016

**#NOLOST
GENERATION**

صورة الغلاف

السطر العلوي

UNICEF/2014/Few ©

السطر الثاني، من اليسار لليمين

© UNICEF/2015/سونودا

© UNICEF/2013/شيرمبروكر

© UNICEF/2014/سونودا

السطر الثالث، من اليسار لليمين

© UNICEF/2013/نوراني

© UNICEF/2013/شيرمبروكر

© UNICEF/2013/نوراني

الصورة الداخلية

© UNICEF/2014/نوراني

© UNICEF/2014/شيرمبروكر

المخلص التنفيذي

بدخول الأزمة السورية عامها السادس في اذار 2016، فأن ما مجموعه 5.4 مليون طفل وشاب سوري داخل سوريا (منهم 2.1 مليون خارج المدرسة) و 1.4 مليون طفل وشاب لاجئ سوري في الدول الخمس المضيفة (50 في المائة منهم خارج المدرسة) هم في حاجة إلى المساعدة التعليمية.

تكبد الصراع خسائر فادحة في وصول الأطفال إلى الخدمات التعليمية والحماية. حيث عانى الأطفال في سوريا من تشريد متعدد وممتد و تعرضوا لعنف مستمر وانفصال أسري و ضيق نفسي مزمن وتجنيد في جماعات مسلحة واستغلال اقتصادي. هذا و يستمر التوثيق الواسع للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل بما في ذلك قتل و تشويه الأطفال والهجمات على التعليم. وفي معظم الدول المضيفة، فان افتقار وصول اولياء الامور اللاجئين الى توظيف قانوني آمن و كريم يكون له أثر على قدرتهم في تلبية احتياجات أطفالهم، مع ازدياد آليات التأقلم السلبية مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر.

في حين أن التأثير الدقيق لتدفق اللاجئين في الدول الخمس المضيفة غير واضح، فإن معدل الاطفال خارج المدرسة في المجتمع المضيف قد زاد في سن مرحلة الدراسة الابتدائية والإعدادية. حيث أصبحت نظم التعليم الوطنية وجودة التعليم تحت ضغط شديد في مواجهة ضخامة عدد الأطفال والشباب المطالبين بالحصول على التعليم.

من الجدير بالملاحظة في سياق الاستجابة للأزمة السورية هو تنسيق الجهود في تقديم الخدمات وتعبئة الموارد من خلال خطة الاستجابة الانسانية في سوريا (HRP) والخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP) و التي تقودها الحكومات (بالتنسيق مع الشركاء الإنسانيين والتنمويين). ان التمويل المستلم للتعليم من حيث القيمة المطلقة في ازدياد بطيء ولكن باطراد منذ المناشادات الأولى للأزمة السورية. ان مبادرة 'لا لضياح الجيل' (NLG) التي أطلقت في عام 2013 كجزء لا يتجزأ من هذه العمليات قد حفزت الدعم الدولي بصورة محددة وهامة حول التعليم. ترتكز مبادرة 'لا لضياح الجيل' (NLG) على دعم القيادة الوطنية في وزارات التعليم في المنطقة والشراكات حول خططها الوطنية في توسيع نطاق وصول التعليم وتحسين التعلم وكذلك بناء القدرات وتعزيز بيئة السياسات.

و مع ذلك لا يزال التعليم يعاني من النقص الشديد في التمويل من حيث النسبة المئوية. حيث انه بحلول نهاية عام 2015 فقد تم تمويل ما نسبته 23 بالمائة فقط من ملف التعليم ضمن خطة الاستجابة الانسانية (HRP) ونسبة 46 في المائة فقط من ملف تعليم الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP). لا يزال هناك عدد قليل من المانحين الذين يوفرون تمويل تموي طويل الأمد اللازم لتغطية التكاليف المتكررة للخدمات التعليمية الموسعة. ان التمويل المتزايد و الطويل الامد والذي يمكن التنبؤ به و المرن هو ضروري للحفاظ على الأهداف الطموحة و التداخلات اللازمة لضمان انجاز الحق في التعليم. تحتاج الحكومات الى التزامات مالية ذات ثلاث الى خمس سنوات لخطط التعليم الوطنية ومن أجل اتخاذ تدابير سياسة صارمة لزيادة فرص الحصول على تعليم نوعي لكل الأطفال. يجب أن يكون التمويل متاح بحلول ربيع 2016 لتلبية مطالب السنة الدراسية 2016 / 2017.

يهدف مؤتمر لندن لاستحداث التزام طويل الأمد من اجل التعليم لسوريا والمنطقة وذلك لتجنب جيل ضائع من الأطفال والشباب من خلال طلب ما مجموعه 1.4 مليار دولار امريكي. هذا وان هناك نحو 4 ملايين طفل و شاب سوري بالاضافة الى المتضررين في المجتمع المضيف (تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) هم بحاجة الحصول على تعليم والتعلم في فرص تعلم امنة وشمولية وتعليم معتمد نظامي وغير نظامي. وبالتحديد، فان الهدف هو الوصول إلى 1.7 مليون لاجئ سوري وطفل وشاب في المجتمع المضيف المتضرر في الدول الخمس المضيفة و بتكلفة إجمالية قدرها 0.9 مليار دولار امريكي، و 2.1 مليون طفل خارج المدرسة داخل سوريا و بتكلفة 0.5 مليار دولار امريكي. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لفرص تعليم ما بعد الأساسي والتي تزيد المهارات الحياتية للتوظيف والتماسك الاجتماعي.

تحتاج التحولات الاستراتيجية أيضا ان تحدث نحو نهج طويلة الامد، هذا مع الحفاظ على البعد الإنساني لاستجابة التعليم. ان هذا يتطلب تعزيز نظم التعليم الوطنية وتعزيز أطر عمل السياسات الوطنية وكذلك تعزيز فرص الحصول واعتماد تركيز قوي على تعليم نوعي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج تدخلات التعليم ان تكون مرتبطة بصورة أكثر منهجية مع أنظمة حماية الطفل وفرص كسب العيش للشباب. حيث لابد للدول من اتخاذ خطط محددة وحسابات كلفة صارمة وتدابير لتحسين الكفاءة لضمان اتباع نهج مستدام لعدة سنوات للتعليم.

هناك جيل كامل من الأطفال والشباب في خطر فقدان الأمل. التعليم هو المفتاح لنجاتهم وتمهيدا لإعادة بناء سوريا سلمية. ان عدم توفير التمويل الكافي يمكن ان يكون له تأثير سلبي هائل على مستقبلهم، وعلى المنطقة والى ابعد من ذلك.



تعنى **ورقة استراتيجية التعليم** في الازمة السورية بدعم أهداف جمع تبرعات إجمالية لمؤتمر لندن وتوجيه المناقشات فيما يخص التحولات الاستراتيجية الأساسية التي يجب إجرائها في التعليم في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر* من أجل التصدي لتحديات التعليم الناجمة عن أزمة سوريا. هذه الورقة مكتوبة ضمن اطار عمل المبادرة المتجددة 'لا لضايح الجيل' (NLG) والتي تهدف إلى ربط الجهود الإنسانية والتنمية وتعزيز نظم التوصيل الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وذلك تمشياً مع التخطيط والتمويل طويل الأمد الذي تمت الدعوة إليه في جدول أعمال التعليم 2030.

ان التحليل والتوصيات الواردة في هذه الورقة هي نتيجة عملية تشاورية شملت السلطات الوطنية التعليمية وشركاء التنمية والتعليم على الصعيد القطري والإقليمي والجهات المانحة. تجمع هذه الورقة نتائج العملية التشاورية حول **أربعة أقسام رئيسية**: يوفر القسم الاول نظرة ثاقبة على الوضع الراهن للتعليم في سوريا والدول الخمس المضيفة؛ ويسلط القسم الثاني الضوء على أبرز الإنجازات الرئيسية وأفضل الممارسات في التعامل مع احتياجات التعليم؛ ويضع القسم الثالث توصيات إلى الأمام؛ ويستعرض القسم الرابع أرقام التعليم الرئيسية التي تم طرحها في مؤتمر لندن من حيث الأهداف والتكاليف.

1. الوضع الراهن للتعليم في سوريا و الدول الخمس المضيفة

ان ما مجموعه 5.4 مليون طفل وشاب سوري (تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) داخل سوريا و 1.4 مليون طفل و شاب لاجئ سوري (تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) في الدول الخمس المضيفة¹ هم في حاجة إلى مساعدة تعليمية. هذا وان في سياق الأزمات وشحة الموارد، فان **التحديات المنهجية مع حواجز السياسات** تقوض توفير التعليم. ان حجات العثرة هي في انعدام الأمن والنقص الحاد في أماكن التعلم وتحمل فوق طاقات القدرات المؤسساتية والبشرية والتمويل القصير الأجل. ان عدم كفاية أطر العمل التنظيمية التي تربط بين التعليم النظامي وغير النظامي (NFE) هي احتمالات مقيدة للأطفال والشباب اللاجئ في العودة إلى التعليم النظامي وتعرقل اعتماد طرائق التعلم البديلة اللازمة. ان النقص العام في نظام فعال لإدارة معلومات التعليم (EMIS) يؤثر على القدرة في رصد التقدم المحرز، والذي يؤثر بدوره على التخطيط ووضع الميزانية للاستجابة اللازمة.

ان النظرة العامة التالية لأنظمة وسياسات التعليم الوطنية تسلط الضوء على النهج القائمة على البلاد. ففي داخل **سوريا**، فان واحدة من أربعة مدارس إما تضررت او دمرت أو تستخدم كماوى ولأغراض عسكرية.² يتفاقم هذا الوضع مع عدم وجود كادر تدريسي مؤهل و مواد تعلم وكذلك حالة عدم اليقين بشأن الامتحانات والاعتراف بالشهادات. تم تطوير طرائق تعلم بديلة، مثل برنامج التعلم المسرع (المناهج ب) للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة لسنوات، وبرنامج التعلم الذاتي الذي يستهدف الأطفال خارج المدرسة. هذا و تبقى تدابير السياسات المرنة و المخصصة و الموجهة نحو تسهيل التسجيل المدرسي والامتحانات الوطنية تحديا بسبب القدرة المحدودة على التطبيق.

في **تركيا**، و بينما أصدرت وزارة التربية الوطنية (MoNE) التعميم المرقم 21 / 2014 الذي يلغي الحواجز الإدارية للاجئين السوريين الأطفال والشباب في الوصول إلى نظام المدارس العامة، الا انه لا تزال لغة التدريس (التركية) تشكل تحديا. وقد سمح التعميم بإنشاء مراكز التعليم المؤقتة (TECs) التي تتبنى نسخة معدلة من المنهج السوري وتستخدم اللغة العربية كلغة التدريس. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت وزارة التربية الوطنية لمدرسين متطوعين سوريين بالتدريس في مراكز التعليم المؤقتة وقامت بتطوير بروتوكول لتزويدهم بحواجز شهرية.

في **لبنان**، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE) خطة 'الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم' (RACE)، وفتح مدارس تعمل بنظام الدوام المزدوج للأطفال اللاجئين. وسمحت ايضا وزارة التربية والتعليم العالي بتوفير التعليم الثانوي و التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) للشباب اللاجئين السوريين وعلى الرغم من التحديات المتبقية فيما يتعلق بتأدية الامتحانات الرسمية. في **الأردن** فان التركيز يبقى على توفير التعليم الأساسي (الصفوف 1-10). وتحقيقا لهذه الغاية، قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء المدارس الحكومية للأطفال السوريين في المخيمات وسمحت لهم بالوصول الى المدارس بالمجتمعات المضيفة، بما في ذلك من خلال الدوام المزدوج. وعلى الرغم من كل هذه الجهود فان 11 إلى 33 في المائة من الأطفال³ غير المؤهلين لمرحلة التعليم النظامي بسبب شروط القبول الحالية ويمكنهم فقط الوصول إلى فرص التعليم غير النظامي (NFE) أو التعليم غير الرسمي (IFE).

في **العراق**، أنشئت مدارس عامة في مخيمات اللاجئين باستخدام اللغة العربية كلغة التدريس، في حين أن المدارس في المجتمعات المضيفة تستخدم اللغة الكردية غالباً. تفاقمت الحاجة إلى زيادة البنية التحتية للمدارس نتيجة للتدفق الداخلي للنازحين العراقيين والفرص المحدودة جدا للتعليم غير النظامي. في **مصر**، يدخل الأطفال السوريين في الغالب التعليم العام النظامي، ولكن اكتظاظ الصفوف الدراسية يمثل تحديا كبيرا. وقد تبنت مصر سياسة مجانية التعليم للأطفال السوريين عند التسجيل. حيث يتم تسجيل الأطفال بدون المستندات المطلوبة وتحت وضع 'تسجيل مؤقت'، والذي لا يسمح بالمضي قدما ما لم تقدم الوثائق.

* ان تسلسل ذكر البلدان في هذه الورقة (سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر) هو على اساس حجم الازمة و تدفق اللاجئين.

¹ مكتب تسويق الشؤون الإنسانية. 2014. 2015. لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية. بيانات لاجئين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشرين الثاني 2015.

² يونسيف. 2015. التعليم في خط النار.

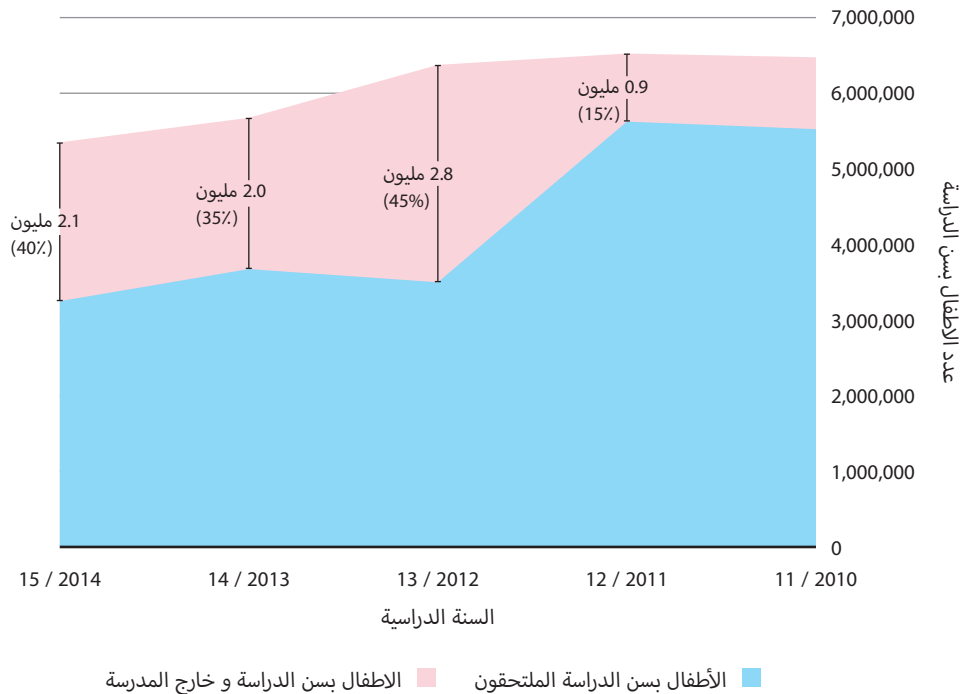
³ فريق عمل قطاع التعليم. 2014. الوصول إلى التعليم للأطفال اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري. التقييم المشترك لاحتياجات التعليم.

المعلمون هم مورد أساسي ولا بد من استثمارهم بطريقة مثلى. في هذا الصدد، فإن الممارسات المختلفة و الاستراتيجيات المتعلقة بالتوظيف والتشغيل / التوزيع ودفع أجور المعلمين السوريين تشكل تحديا هاما. حاليا في تركيا، يتم تعبئة المعلمين السوريين كمتطوعين في المخيمات والمجتمعات المضيفة، ومنذ تشرين الثاني في عام 2014، يستلم المعلمون حوافز موحدة. في لبنان والأردن و مصر لا يتم توظيف المعلمين السوريين في النظام العام؛ في هذه البلدان فإن القطاع الخاص وممثلي الاستجابة الانسانية يقومون بإفراح المجال للمعلمين السوريين على الرغم من كثرة القيود.

وفيما يتعلق بالوصول، فإن 2.8 مليون طفل سوري (تراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) هم خارج المدرسة داخل سوريا وفي الدول الخمس المضيفة.⁴ ان العوامل التي تعيق الحق في الحصول على التعليم تتعلق بالأطر القانونية التي تنظم التسجيل في المدارس، ومخاوف حماية السلامة والأمن وعمالة الأطفال والزواج المبكر، جنبا إلى جنب مع العوائق المالية للدراسة، والقدرات المحدودة لمعالجة الاحتياجات التعليمية الخاصة بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي. هذا وان عدم وجود آليات للاعتراف بالتعليم المسبق يمثل عقبة ضخمة لمواصلة التعليم بما في ذلك الوصول إلى التعليم الفني و التدريب المهني والتعليم العالي.

داخل سوريا، أنخفض عدد الأطفال الملحقين بالتعليم بشكل عام (انظر الشكل 1) على الرغم من تفاوت الاسلوب : انخفض التحاق ما قبل الابتدائي بنسبة 89 في المائة، وانخفض التسجيل الأساسي (الابتدائي والإعدادي) بنسبة 44 في المائة، بينما انخفض الالتحاق الثانوي العام بنسبة 23 في المائة، وانخفض الالتحاق في التعليم الفني والتدريب المهني على مستوى الدراسة الثانوية بنسبة 64 في المائة.

الشكل 1: الاطفال بسن الدراسة, 17-5 سنة , في سوريا, ملتحقون و خارج المدرسة, حسب السنة الدراسية



في **الدول الخمس المضيفة** ازداد عدد الأطفال والشباب اللاجئين السوريين الذين بلغوا سن الدراسة (تراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) من أقل من 600 ألف في اب 2013 الى 1.4 مليون في تشرين الثاني 2015.⁵ في حين أن العدد الفعلي للطلاب المسجلين في التعليم النظامي ازداد 3.4 مرة منذ اب 2013، فإن نسبة الأطفال خارج المدرسة ظلت حوالي 50 في المائة في وقت تكافح فيه الدول المضيفة لاستيعاب التدفق المتزايد للأطفال. بيانات الاطفال اللاجئين خارج المدرسة مصنفة حسب الدول كما في الجدول 1.

جدول 1: العدد التقديري للاطفال السوريين اللاجئين خارج المدرسة و بعمر 5-17 سنة وحسب البلد المضيف⁶

الاطفال خارج المدرسة	تركيا	لبنان	الأردن	العراق	مصر	المجموع
عدد الاطفال	452,598	180,419	31,842	25,257	4,104	694,220
%	61%	49%	14%	39%	10%	48%

⁴ تقديرات منظمة اليونسيف بالاستناد على بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. قاعدة بيانات قطاع التعليم و اليونسيف. 2016. تحليل قطاع التعليم في سوريا.

⁵ بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و قاعدة بيانات قطاع التعليم في تشرين الثاني 2015.

⁶ بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الثاني 2016. في هذا الجدول، الاطفال خارج المدرسة تشمل هؤلاء بدون امكانية الوصول الى التعليم النظامي او غير النظامي/غير الرسمي.

الأطفال والشباب في المجتمعات المضيفة أيضا تأثروا بالأزمة السورية. في حين أن التأثير الدقيق لتدفق اللاجئين غير واضح فإن معدل الأطفال خارج المدرسة في سن الدراسة الابتدائية والاعدادية في كل من تركيا ولبنان في ازدياد.⁷ في لبنان، فإن معدل الأطفال في سن الدراسة الابتدائية والاعدادية قد ازداد من 7 في المائة في عام 2010 إلى 11 في المائة في عام 2013، وفي تركيا فقد ارتفع من 4 إلى 7 في المائة في نفس الفترة الزمنية.

تتفاقم فرص الحصول على التعليم **للأطفال والشباب العراقيين النازحين داخليا** من جراء أزمة سوريا بسبب محدودية الموارد والبنية التحتية المتوفرة. من بين أكثر من مليون طفل عراقي نازح داخليا، فإن 31 في المائة فقط يحصلون على التعليم. يعيش 100,000 طفل نازح داخليا (9 في المائة) في المخيمات، و يبلغ معدل الالتحاق أعلى - عند 51 في المائة - من معدل التحاق الأطفال الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة، حيث لا يوجد سوى 29 في المائة من الأطفال يحصلون على التعليم. ان ما مجموعه 118,000 **طفل لاجئ فلسطيني، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين من سوريا** قد تضرروا من التهجير القسري داخل سوريا وفي لبنان والأردن.

ان معدلات الوصول المنخفضة إلى التعليم الثانوي و **التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي** من قبل الشباب اللاجئين السوريين هو مصدر قلق بالغ. في حين أنه من المعقد الحصول على بيانات دقيقة عن الوصول فإن نسبة الالتحاق في التعليم العالي بين اللاجئين السوريين الشباب (تراوح أعمارهم بين 18-24 سنة) كان بنسبة 1 في المائة في تركيا و 6 في المائة في لبنان وحوالي 8 في المائة في الأردن ومصر اعتبارا من عام 2014، بالمقارنة مع 20 في المائة في مرحلة ما قبل الأزمة السورية. ان معظم التقديرات الأخيرة داخل سوريا تشير إلى أن ما لا يقل عن 100,000 (أو 15 في المائة) من إجمالي عدد الطلاب قبل الحرب كان قد تأثر.⁸

تم التغاضي بشكل خطير عن **جودة التعليم** نتيجة لضخامة اعداد الأطفال الذين يحتاجون إلى الوصول إلى التعليم. في سوريا، أدى تدفق النازحين داخليا في المحافظات التي استقبلت اللاجئين إلى خلق توتر مع المجتمعات المضيفة بسبب الموارد المحدودة المتاحة. عانتا مصر والأردن من المدارس الحكومية المكتظة في مناطق اللاجئين ذات الكثافة السكانية العالية. وقد تم الإبلاغ على نطاق واسع عن حالات عنف في المدارس وحالات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في جميع الدول. هذا و تراوح القضايا من التحرش اللفظي والجنسي إلى العقاب البدني والتي تساهم في تسرب الطلاب من التعليم النظامي. هذا و ان المناهج الجامدة والتي عفا عليها الزمن (وكذلك المناهج الجديدة التي ازدهرت لملء الفجوات القائمة) وعدم وجود النهج التشاركية والتي تركز على الطفل تشكل تحديات في التعلم وتعبق تعزيز القيم المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالتالي تؤثر سلبا على بناء الهوية والتماسك الاجتماعي.

وقد تفاقمت قضية **المعلمين** غير المؤهلين كنتيجة لطبيعة الازمة المطولة. في حين أن الحرب كانت تعني فقدان 52,500 (22 في المائة) معلما و 523 (18 في المائة) مرشد مدرسة في سوريا،⁹ فإن عدم وجود فرص للتطوير المهني إلى جانب توظيف معلمين غير مؤهلين وعلى أساس تعاقدية مؤقت يؤثر بصورة جدية على توفير تعليم نوعي في الدول المضيفة. ان برامج التعليم الفني والتدريب المهني، والتي تكون معظمها من خلال البرامج غير النظامية، قد أدخلت باعتبارها وسيلة لتعزيز مهارات التوظيف بين الشباب اللاجئين السوريين. ومع ذلك فإن هذه البرامج تبقى متفرقة وتكون التداخلات المخصصة غير منسقة وغير معتمدة من قبل نظم التعليم الوطنية.

2. الانجازات الرئيسية وأفضل الممارسات في معالجة الحقوق والاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب المتضررين من الأزمة في سوريا

من الجدير بالملاحظة في سياق الاستجابة للأزمة السورية هو تنسيق الجهود في تقديم الخدمات وتعبئة الموارد من خلال خطة الاستجابة الانسانية في سوريا (HRP) والخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP) و التي تقودها الحكومات (بالتنسيق مع الشركاء الإنسانيين والتنمويين). وبينما كانت هناك مخاوف بشأن 'الخصائر' المحتملة لجيل كامل من الأطفال والشباب لآثار العنف والتشرد، أطلقت مبادرة 'لا لضياع الجيل' في عام 2013 كجزء لا يتجزأ من هذه العمليات لحشد دعم دولي محدد حول التعليم وحماية الاطفال و الشباب. وتقدم مبادرة 'لا لضياع الجيل' إطار عمل للتدخلات الحاسمة في التعليم وحماية الطفل، حيث تقوم بمد الجسور بين خطط الاستجابة الفورية مع جهود التنمية على المدى الطويل. وفي مجال التعليم، فإن هذه التدخلات تنضج حول المناطق الثلاث من تعزيز نظام التعليم وتوسيع نطاق الوصول وتحسين التعلم. تمثل أيضا مبادرة 'لا لضياع الجيل' تحولا كبيرا عالميا في دعم قيادة الوزارات الوطنية للتعليم لتشمل اللاجئين في النظم التعليمية الوطنية والدعم المنصف للاطفال المتضررين في المجتمع المضيف.

⁷ بيانات معهد احصاء اليونيسكو. تم تحميل البيانات في 5 كانون الثاني 2016. هذه هي البلدان ذات اعلى اعداد للاطفال اللاجئين.

⁸ بعثة الاتحاد الاوروبي الى الجمهورية العربية السورية. 2015. دراسة لتصميم برنامج/ تبادل المعلومات توفير الوصول إلى التعليم العالي للاجئين السوريين والاشخاص النازحين داخليا.

⁹ اليونيسيف. 2015. المناهج والاعتماد ومنح الشهادات الدراسية للأطفال السوريين.

الجهود الرامية إلى تعزيز النظام وتطوير بيئة سياسية مواتية

كانت **القيادة الحكومية وتنسيق القطاع** الدور الحاسم في الاستجابة الفعالة للأزمة. في تركيا، هناك 19 خطة عمل إقليمية (PAPs) فعالة في تحسين استهداف الأطفال السوريين على المستوى اللامركزي. في لبنان، فإن وحدة إدارة البرنامج (PMU) التابعة لخطة 'الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم RACE' تقوم بتوفير إطار عمل منسق وفعال لتدخلات التعليم وضمان الجودة. وقامت وزارة التربية والتعليم في الأردن بإنشاء فريق عمل لمعالجة التخطيط الاستراتيجي لتحسين جودة التعليم للأطفال السوريين. في إقليم كردستان العراق، تقوم مجموعة التعليم بقيادة وزارة التربية بتوفير التوجيه الاستراتيجي وضمان الترابط في استجابات النازحين داخليا واللاجئين. ان نهج 'لكل سوريا WoS' هو لتحسين الترابط الاستراتيجي والتشغيلي في توصيل التعليم في سوريا ومن خلال تدخلات داخل سوريا وعبر الحدود مع الدول المجاورة. وقد صاحبت هذه الجهود برامج تنمية القدرات المستدامة للموظفين في وزارة التربية وموظفي الخدمة المدنية في جميع الدول.

ان ضمان توفر واستخدام بيانات ذات جودة من خلال نظام فعال لإدارة معلومات التعليم **EMIS** يمثل نهجا أساسيا لتعزيز النظم التعليمية. في تركيا، تم تطوير نظام إدارة معلومات التعليم للطلاب الأجانب (YOBIS) لتعقب تسجيل واعتماد التعلم للطلاب الأجانب بما في ذلك اللاجئين السوريين. في الأردن، يجري حاليا تشغيل نظام إدارة معلومات التعليم المفتوح OpenEMIS من قبل وزارة التربية والتعليم على مستوى البلد. يعمل نظام إدارة معلومات التعليم المفتوح للاجئين على تعقب تعداد اللاجئين المسجلين في الصفوف الدراسية في جميع المحافظات مما يسمح بتخطيط مدرسي سليم وقائم على الأدلة.

ان ادراك الحق في التعليم لكل طفل، وخاصة بالنسبة للاكثر حرمانا، يتطلب خلق **بيئة سياسية مواتية**. في تركيا، تقوم وزارة التربية الوطنية بإجراء امتحان معادلة للطلاب الأجانب، يدار باللغة العربية للطلاب السوريين والعراقيين في المرحلة 12. يحصل الطلاب الذين يجتازون الامتحان على شهادة صادرة من قبل الحكومة التركية تتيح لهم التقدم إلى التعليم العالي. في لبنان، تقوم وزارة التربية والتعليم العالي على تطوير أول إطار عمل وطني للتعليم غير النظامي لتوحيد وتنظيم برامج التعليم غير النظامي وتوفير مسارات متعددة لإعادة إدماج الطلاب في التعليم النظامي. وقد قامت مصر بتعميم نموذج المدرسة القائمة على المجتمع من خلال تطوير معايير وطنية وتدريب المعلمين وآليات ضمانات الجودة.

جهود توسيع الحصول على التعليم

يشمل توسيع أماكن التعلم لاستيعاب تدفق الأعداد الكبيرة من الأطفال في المدارس العامة على بناء مدارس جديدة وغرف صفية إضافية وفتح فترة دراسية ثانية وثالثة وإنشاء مراكز مؤقتة. ان الانخفاض بنسبة 8 نقاط مئوية من معدل الأطفال خارج المدرسة من تشرين الثاني 2014 إلى تشرين الثاني 2015 يمكن أن يعزى في جزء منه إلى إنشاء مراكز التعليم المؤقت في تركيا والتحاق 113,000 طالب سوري في المدارس الحكومية في لبنان (زيادة 40 في المائة في العام الدراسي 2015 / 16 مقارنة مع العام الدراسي 2014 / 15)¹⁰ والذي تم تسهيله من خلال زيادة الالتحاق في الفترات الدراسية الأولى وافتتاح 238 فترة دراسية ثانية، و40,000 طفل إضافي الذين تشير التقديرات إلى أنهم مسجلين في مدارس خاصة تتلقى دعما حكوميا ومدارس خاصة غيرها.¹¹ في العراق، فان المدارس المسبقة الصنع في المجتمعات المضيفة والمخيمات وكذلك الصفوف الدراسية الإضافية في المدارس الرسمية كان لها دور في اتساع نطاق القدرة على الاستيعاب. وقد أدت الإدارة القائمة على المدرسة من خلال مجالس الآباء والمعلمين وإشراك المجتمع المحلي إلى إعادة التأهيل السريع لأكثر من 500 مدرسة يقطنها عراقيون نازحون داخليا في إقليم كردستان العراق.¹² في مصر، ركزت استراتيجية استجابة القطاع في المقام الأول على خلق مساحة للأطفال السوريين في المدارس الحكومية بينما تنشئ فرص تعليم ما قبل الاساسي مركز على المجتمع.

يتم اعداد برامج تعليم غير نظامي إضافية وموسعة لتوفير التعليم البديل للأطفال خارج المدرسة والتعليم الاستدراكي والعلاجي للأطفال في المدرسة. هذا وان نحو 150,000 طفل استفادوا من هذه الفرص في عام 2015.¹³ في سوريا، استأنف 19,000 طفل دراستهم من خلال برنامج التعلم الذاتي (SLP)¹⁴ مع الحفاظ على فرصة التحضير للامتحانات الوطنية. يوفر برنامج التعلم الذاتي SLP جميع المواد الدراسية الأساسية في الصفوف من 1-9 ويتبنى نهجا ذو صلة بسياق الأطفال خارج المدرسة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة. هذا وتعمل استجابة 'لكل سوريا WoS' أيضا على إتاحة برنامج التعلم الذاتي من خلال عمليات عبر الحدود لجميع الأطفال السوريين. في لبنان، قد تم تطوير برنامج التعليم المسرع (ALP) لتزويد الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين 7-17 سنة) الذين كانوا خارج المدرسة لأكثر من عامين بنسخة مكثفة من المنهاج اللبناني ومما يتيح لهم الاندماج في التعليم العام. في الأردن، فان برنامج التعليم الغير رسمي المسمى (مكاني) يوفر صفوف للحساب والقراءة واللغة الإنجليزية والعلوم وكذلك المهارات الحياتية والدعم النفسي والاجتماعي لـ 38,400 طفل اردني وسوري الاكثر هشاشة.¹⁵ في العراق، فان صفوف التعليم الاستدراكي والتعلم من خلال قنوات التلفزيون التربوي عبر القنوات الاصطناعية توفر وسيلة مبتكرة للأطفال لتعويض الدراسة المفقودة.

¹⁰ قاعدة بيانات قطاع التعليم، مقارنة الالتحاق النظامي في اب 2014 و تشرين الثاني 2015.

¹¹ قاعدة بيانات قطاع التعليم، ايلول/تشرين الاول 2015.

¹² قاعدة بيانات قطاع التعليم، كانون الاول 2014.

¹³ قاعدة بيانات قطاع التعليم، تشرين الثاني 2015.

¹⁴ مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، 2106. تقرير المراقبة الدوري، الجمهورية العربية السورية (القادم).

¹⁵ اليونيسيف، كانون الثاني 2016.

ويجري حالياً وضع سياسات **الحماية الاجتماعية** التي تهدف إلى إزالة العوائق المالية المرتبطة بالتعليم في العديد من الدول. في تركيا، تم التنازل عن الرسوم الدراسية الأكاديمية للطلاب السوريين الذين أرتادوا الجامعات الحكومية وقدمت منحة دراسية كاملة لـ 2,300 طالب سوري. في لبنان، تم التنازل عن رسوم السوريين واللبنانيين في المدارس العامة في ظل 'الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم RACE'. في الأردن، بالإضافة إلى توفر برامج التحويلات النقدية على نطاق واسع، فإن هناك فرص المنح الدراسية للتعليم العالي في إطار مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين (DAFI). وفي مصر، فإن أكثر من 7,000 طفل سوري¹⁶ يستفادون من المنح التعليمية التي تتيح لهم الالتحاق بالمدارس، مع تمويل إضافي يقدم للأطفال الأكثر هشاشة والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

جهود لتحسين التعلم

في تركيا، أدى التركيز على **التطوير المهني للمعلمين والدعم** إلى تلقي أكثر من 7,000 مدرس متطوع سوري حزمة تدريب على منهجيات مرتكزة على الطفل ووقائية وتفاعلية وإدارة الصف والدعم النفسي والاجتماعي. في الأردن، فإن التطوير المهني للمنهج لمعلمي وزارة التربية والتعليم يضمن تزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة بيئات الصفوف الدراسية الصعبة. ويوفر الدليل التدريبي الشامل التوجيه لمعلمي الصفوف لتحسين جودة التعليم للأطفال ذوي الإعاقة. هذا وتعتبر الحوافز/العلاوات والموارد الكافية حاسمة للاحتفاظ ورفاهية أعضاء هيئة التدريس المؤهلين. في تركيا والعراق، تم وضع خطط حوافز موحدة لدعم المعلمين المتطوعين السوريين في المخيمات والمجتمعات المضيفة.

في حين ان استهداف اللاجئين الفلسطينيين قد تأثر بفعل الأزمة السورية، قامت **الأونروا** بوضع الأدوات التي يمكن أن تخدم الصالح العام لجميع الأطفال. تم تطوير المواد التي تعتمد على الكمبيوتر وتمت مراجعة المناهج الدراسية القائمة على التركيز على المفاهيم والمهارات الأساسية، بالإضافة إلى القناة التلفزيونية الرائدة للأونروا والتي هي بمثابة مصدر تعلم موارد اضافي للطلاب المنتشرين في جميع أنحاء المنطقة. يجري تمكين المعلمين والمدارس من خلال التدريب وزيادة الوعي بقضايا السلامة والأمن.

وهناك جهود وليدة لتعميم **المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة** في المنطقة. في سوريا، تعمل حالياً وزارة التربية والشركاء على دمج المهارات الحياتية في مناهج التعليم النظامي. ان التعليم من أجل المواطنة هو وسيلة لمنع العنف والتمتع بين الأطفال وتعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي لمخاطر التطرف وإعداد الأطفال والشباب للانخراط في التحولات المستقبلية للسلام وإعادة الإعمار. بل هو أيضاً عنصر أساسي في نوعية وملائمة التعليم، ويمثل أحد المجالات الرئيسية التي تساهم في ربط التعليم وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. يدخل العراق التعليم من أجل المواطنة والمهارات الحياتية في المناهج الوطنية في المدارس الابتدائية والثانوية. في مصر، تم اعتماد نموذج التعليم الشامل كنهج شامل لتعزيز بيئات التعلم القائمة على المدرسة الصديقة للطفل لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة.

3. التحولات الاستراتيجية الضرورية - توصيات ومطالب السياسات

ان **الهدف من مؤتمر لندن** هو لاستحداث التزام طويل الامد من أجل التعليم لسوريا والمنطقة لتجنب ضياع جيل وذلك بوضع الصراع بصمة الخمس سنوات. سيتم ذلك عن طريق ضمان أن ما يقرب من 4 ملايين طفل وشاب سوري بالإضافة إلى المتضررين في المجتمع المضيف (تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) هم بحاجة الحصول على تعليم والتعلم في فرص تعلم آمنة و شمولية وتعليم معتمد نظامي وغير نظامي في العام الدراسي 2016 / 17. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الهدف هو الوصول إلى 1.7 مليون لاجئ سوري وطفل وشاب في المجتمع المضيف المتضرر في الدول الخمس المضيفة وتكلفة إجمالية قدرها 0.9 مليار دولار امريكي للعام 2016 / 17 و 2.1 مليون طفل خارج المدرسة داخل سوريا وتكلفة 0.5 مليار دولار امريكي للعام 2016 / 17. سيتم إيلاء اهتمام خاص لفرص التعليم ما بعد الأساسي والتي تزيد المهارات الحياتية للتوظيف والتماسك الاجتماعي من أجل إعداد الشباب لدورهم الرائد في المستقبل في سوريا. إن الهدف الإجمالي لجمع التبرعات هو 1.4 مليار دولار امريكي.

سوف تتم عمليات **جمع تبرعات منفصلة ومناشدات** للأطفال الضعفاء الآخرين المتأثرين بالأزمة السورية والصراعات الأخرى، وبالأخص الأطفال العراقيين النازحين داخليا، وأطفال اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الأزمة السورية في سوريا ولبنان والأردن، والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة في سوريا والدول المجاورة (انظر القسم 4).

مع الحفاظ على البعد الإنساني لاستجابة التعليم، فإن التحولات الاستراتيجية تحتاج ان تحدث نحو نهج طويلة الامد مع التركيز على الاستثمارات الفعالة للمستقبل. وهذا يتطلب (كما هو موضح أدناه) تعزيز نظم التعليم الوطنية وتعزيز أطر عمل السياسات الوطنية وكذلك رفع مستوى الوصول واعتماد التركيز المنهجي على جودة التعليم.

¹⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الثاني 2016.

تعزيز نظم التعليم الوطنية وتنمية القدرات لتخطيط افضل ووضع الميزانية والرصد والتنسيق يعني أن الاستجابة للأطفال والشباب السوريين مندرج في الاستراتيجيات الوطنية المطورة التي تصل الى الأطفال الضعفاء و المتضررين في المجتمع المضيف مع التركيز على الانصاف و الشمولية والنوعية. تبرز المجالات الرئيسية التالية من تعزيز النظام وتحديدًا في سياق الأزمة السورية:

- الاستثمار في الخدمات المهنية وتنمية القدرات المستمر والمعزز للمعلمين والافراد المساندين وكذلك موظفي وزارات التعليم على المستويين المركزي واللامركزي.
- تعزيز الإدارة القائمة على المدرسة والقيادة كوسيلة لتواصل أكثر فعالية وتحسين جودة التعلم.
- تعزيز نظام ادارة معلومات التعليم المتأثر والمستجيب للامتيازات من أجل الاستجابة القائمة على الأدلة و المعتمد على رصد الإنصاف والنوعية والشمولية.
- إنشاء روابط بين التعليم وحماية الطفل والنظم الصحية، على سبيل المثال، من خلال إنشاء نظم إحالة فعالة.

من الضروري إدخال **تحولات استراتيجية في بيئة السياسات** في المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التعليم غير النظامي NFE هو اسلوب توصيل ضروري بسبب مرونته وسرعته في الوصول إلى الأطفال والشباب الذين لا يمكنهم الوصول الى التعليم النظامي او قد لا يكون ملائماً بسبب سنوات الغياب عن الدراسة أو لأسباب أخرى. مع ذلك فان توفير التعليم غير النظامي يجب ان يكون متماسك وفعال من حيث التكلفة ووفقا لمعايير الجودة ومتناسق مع خطط اطر عمل السياسات والميزانيات التنظيمية. وبأكثر انفتاحاً، فان هناك حاجة لتأمين تنافسي وشراكات ذات مغزى مع المنظمات غيرالحكومية لاستكمال ودعم التوفير النظامي.
- توفير مستوى عال للقيادة الدولية والوطنية لاحراز تقدم في منح شهادات التعلم، وبالاخص امتحانات الخروج الرسمية الضرورية للوصول إلى التعليم العالي والتوظيف النوعي في الشرق الأوسط. ان هذا يجب أن يحدث للتعليم النظامي ولتعليم نوعي غير النظامي - مع مسارات واضحة للعودة إلى التعليم النظامي.
- الاستفادة من المعلمين السوريين من خلال استكشاف فرص توظيف رسمية وغير رسمية في التدريس وفي مجال الرعاية النفسية والاجتماعية للأطفال السوريين في إطار خطط التعليم الوطنية واستراتيجيات العمل. وتحسين وضعهم من خلال التطوير المهني المستمر (ربط الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالمعلمين في البلد المضيف)، بما في ذلك برامج إصدار الشهادات التي تمكنهم من التدريس بصورة قانونية ومن خلال خطط الحوافز المستدامة.
- تعزيز أطر عمل الحماية الاجتماعية وتحسين فرص العمل والدخل للأسر الفقيرة لمعالجة العوائق المالية في التعليم والحد من آليات التأقلم السلبية، مثل الزواج المبكر وعمالة الأطفال.

يجب حدوث **التحولات الاستراتيجية التالية فيما يتعلق بالوصول:**

- الاستفادة القصوى من المدارس العامة من خلال، على سبيل المثال، إضفاء الطابع الرسمي على توفير الفترات الدراسية الثانية وبشكل يعزز نماذج الاندماج والتماسك الاجتماعي.
- تشجيع الحلول المتنقلة والمتنوعة من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة التي توفر التعليم الملائم والمعتمد في حين تتم معالجة قضايا النزوح والتشتت وتحديات اللغة وإصدار الشهادات.
- استدامة استمرارية التعلم في مرحلة ما بعد الأساسي من خلال استهداف أكثر انتظاماً للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-17 سنة، وتقدم قنوات متعددة ومتباينة من التعلم في القطاعين النظامي وغيرالنظامي (التعليم الثانوي، التعليم الفني و التدريب المهني، تدريب اثناء فترة العمل، الخ). تحتاج الجهود في هذا المستوى الى ان تكون جزءا لا يتجزأ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتعليم، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص للتحولات من المدرسة إلى العمل، وتشمل الإعفاء من الرسوم الدراسية والمنح الدراسية وغيرها من الحوافز.
- توسيع نطاق الوصول إلى مختلف أشكال التعليم العالي من خلال الرسوم الدراسية المناسبة والمنح الدراسية وآليات دعم التمويل الأخرى، وتحديد الأولويات في مجالات محددة وربطها بسياسات قبول مرنة وقائمة على أساس الكفاءات والتي تأخذ بنظر الاعتبار عند التسجيل اولئك الذين كانت دراستهم متقطعة او وثائقهم مفقودة.

ان **التحولات الاستراتيجية التالية المتعلقة بجودة التعليم** تحتاج الى استثمار مركز:

- تشجيع وتعميم تعليم المهارات الحياتية السائدة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التوفير النوعي النظامي وغير النظامي لجميع الفئات العمرية والمراحل. ان تعليم المهارات الحياتية هو حول التعلم والتمكين والتوظيف وكذلك طرق التدريس الفعال وإدارة الصفوف الدراسية. يترتب على ذلك إعادة النظر في المناهج الصارمة وكذلك تطوير الأنشطة التعليمية لدعم التعلم النظامي.

- مزيد من التعليم من أجل المواطنة وحقوق الإنسان باعتبارها جوهر جودة وتعليم المهارات الحياتية وكطريق إلى التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز قيم التسامح الفعال والتعايش السلمي والمشاركة والتضامن. هذا هو المفتاح لضمان شعور إيجابي بالهوية والانتماء لجميع الأطفال بينما يتم العمل ضمن نماذج شاملة لجودة التعليم.
- مواصلة ومنهجة الجهود الرامية إلى خلق بيئة مدرسية وقائية، بما في ذلك تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس وحولها وفي أماكن التعلم، مع زيادة التركيز على الأطفال الأكثر ضعفا وحرمانا، بمن فيهم الاطفال ذو الاعاقة.

سيتم تجسيد التحولات الاستراتيجية المذكورة أعلاه على المستوى القطري على النحو التالي:

سوريا

تعزيز النظام التعليمي: تطوير القدرة المؤسسية للاستعداد للطوارئ وصياغة خطط الاستجابة على المستوى الوطني والمحافظات. وتعزيز قدرة الشركاء في القطاع بما في ذلك عمليات عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. تحسين جمع بيانات المدارس وتحليل نظام ادارة معلومات التعليم EMIS في الوقت المناسب.

السياسات: تعميم برنامج التعلم الذاتي SLP مع منح شهادة. تعميم الدعم النفسي والاجتماعي والتوعية بالمخاطر في المناهج الدراسية. دعم وتوسيع الدعوة والتأييد ضد الهجمات على المدارس.

الوصول: توسيع أماكن تعلم آمنة وشاملة ونظام الفترتين مع مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة التي تراعي الفوارق بين الجنسين. تطبيق برامج التغذية المدرسية. توسيع برنامج التعلم الذاتي SLP وتطويره إلى منصة التعلم التفاعلي على شبكة الإنترنت/الإلكتروني وحيث تكون مصدقة. رصد وتقييم تنفيذ المناهج ب لدعم التوسيع الوطني.

النوعية: تسريع التطوير المهني للمعلمين. تطوير مواد وأدوات موحدة للتعليم عن المخاطر ومهارات البقاء على قيد الحياة والتنمر والتدريس في صفوف دراسية ذات حجم كبير والدعم النفسي والاجتماعي. تعزيز بيئات تعليمية آمنة.

تركيا

تعزيز النظام التعليمي: وضع استراتيجية تعليم متوسطة الى طويلة الأمد للاجئين السوريين. حشد مقدمي خدمات متعددين، بما في ذلك مختلف المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ولا سيما في مجالات تقديم الخدمات للتعليم غير النظامي او التعليم غير الرسمي NFE / IFE ضمن إطار عمل معياري واضح. تطوير نظام إدارة معلومات التعليم للطلاب الأجانب (YOBIS) لاستحداث تقارير عن الحضور والتحصيل العلمي التي من شأنها أن تمكن صانعي السياسات على مختلف المستويات من إتخاذ قرارات مستنيرة وتضمينها في نظام ادارة معلومات التعليم EMIS الوطني.

السياسات: استدامة وتحسين امتحان المعادلة باللغة العربية للمرحلة 12 للشباب السوريين والعراقيين. إنشاء آليات لإضفاء الطابع الرسمي على المعلمين السوريين ضمن نظام التعليم العام بما في ذلك إصدار تصاريح العمل. تعزيز أطر عمل المساعدة الاجتماعية للحد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية.

الوصول: توسيع أماكن التعلم والدوام بنظام الفترتين. تعزيز وتوسيع فرص الحصول على التعليم غير النظامي NFE والتعليم غير الرسمي IFE (من خلال مراكز التعلم المجتمعية). زيادة إمكانية الوصول إلى تعليم الطفولة المبكرة ECE للأطفال الاثراك و السوريين في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية. تعزيز فرص الحصول على التعليم الفني و التدريب المهني والتعليم العالي، بما في ذلك الاعتراف بالتعليم المسبق واعتماد الشهادات. تشجيع إتقان اللغة التركية مع الحفاظ على القراءة والكتابة باللغة العربية. معالجة آليات التأقلم السلبية التي تحول دون الوصول، مثل الزواج المبكر وعمالة الأطفال، وتعزيز أنشطة التوعية وتبادل المعلومات في مجال التعليم.

النوعية: الحفاظ على هوية الأطفال السوريين من خلال توفير المناهج باللغة العربية بما يتماشى مع معايير التأهيل التركية بالإضافة إلى المناهج التركية. تعزيز بيئات تعليمية آمنة وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي في التعليم وتوسيع برامج المهارات الحياتية. تقديم الإرشاد والتطوير المهني المستمر للمعلمين ومنسقي المدارس والمعلمين الاثراك والمتطوعين السوريين.

لبنان

تعزيز النظام التعليمي: تعزيز قدرات التخطيط والإدارة والمتابعة لوزارة التربية والتعليم العالي MEHE و وحدة إدارة برنامج 'الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم RACE'. ضمان تمويل طويل الأمد ويمكن التنبؤ به ومرن ضمن خطط القطاع لمشروع RACE II وحيث يعزز الشراكات مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. تعزيز نظام ادارة معلومات التعليم EMIS لجميع الأطفال في التعليم ليشمل مراقبة الحضور.

السياسات: تطوير وتفعيل إطار العمل المفاهيمي والتنظيمي لتوفير التعليم غير النظامي NFE. تعزيز آليات الحماية الاجتماعية (الدعم النقدي، النقل). وعلاوة على ذلك تطوير سياسات لضمان نوعية التعليم للأطفال والشباب والأطفال ذوي الإعاقات وصعوبات التعلم والفئات المستبعدة الأخرى.

الوصول: توسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس العامة من خلال زيادة فترات الدوام الثانية وتأهيل / توسيع المدارس. توسيع فرص الحصول على التعليم من خلال إطار عمل التعليم غير النظامي الوطني NFE (برنامج التعلم المسرع ALP، الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة والحساب، تعليم الطفولة المبكرة ECE). تعبئة المجتمعات للالتحاق في التعليم النظامي.

النوعية: منهجه الدعم للتعلم النوعي من خلال توفير المعدات والمواد التعليمية للمعلمين والطلاب في المدارس العامة. توفير إرشادات اللغة ودعم الواجبات المنزلية والتدخلات الأخرى التي تعنى بالاحتفاظ بالأطفال والتي تستهدف الأطفال المعرضين لخطر التسرب. معالجة قضايا العقاب البدني والتنمر في المدارس العامة. تقديم الإرشاد والتطوير المهني المستمر للمعلمين.

الأردن

تعزيز النظام التعليمي: زيادة الدعوة والتأييد والقدرات الإدارية في وزارة التربية والتعليم لاستيعاب جميع الأطفال المؤهلين للتعليم الرسمي (نظامي/غير نظامي). تعزيز نظام ادارة معلومات التعليم المفتوح OpenEMIS للاجئين في مستويات التعليم الأساسي ومنصة الانترنت (مبادرة جامعتي) لمراقبة نظام المعلومات في التعليم العالي.

السياسات: مراجعة سياسات التعليم غير النظامي NFE القائمة بالفعل لتوسيع نطاق الوصول إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-12 سنة. زيادة الاعتراف بالانجازات التعليمية والتعلم المسبق.

الوصول: توسيع عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين على المدى القصير وتعزيز التوسع وبناء المدارس على المدى المتوسط الى المدى الطويل. توسيع وزيادة فرص الحصول على تعليم الطفولة المبكرة ECE للأطفال الضعفاء في المدارس الحكومية والمخيمات والمدارس التي تعمل بنظام الفترتين. توسيع نطاق الحصول على فرص التعليم البديلة، سواء المعتمدة وغير المعتمدة، لجميع الأطفال خارج المدرسة. التوسع في فرص التعليم العالي للشباب الأردنيين والسوريين الضعفاء.

النوعية: منهجة الدعم للتعلم النوعي من خلال التعليم العلاجي والذي يتضمن إعادة تدريس المهارات والنوادي المدرسية. تجهيز جميع المعلمين ومقدمي الخدمات التعليمية البديلة بالتطوير المهني المستمر والتوجيه للاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ وضمان جودة التعليم. توسيع بيئة تعلم آمنة وخالية من العنف ووقائية لتعزيز تماسك اجتماعي أكثر في كل أماكن التعلم النظامية وغير النظامية من خلال اطلاق حملة وطنية للتصدي للعنف والتنمر في المدارس.

العراق

تعزيز النظام التعليمي: تعزيز القدرة على التنسيق والتخطيط والرصد في وزارة التربية. تقديم نهج الإدارة القائمة على المدرسة باعتبارها وسيلة لزيادة استجابة المدارس. تعزيز نظام ادارة معلومات التعليم EMIS لجمع بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب.

السياسات: وضع إطار عمل سياسات لتنظيم التعليم غير النظامي NFE للأطفال و الشباب اللاجئين والنازحين داخليا، بما في ذلك الاعتراف والتصديق على مسارات تعلم بديلة. تطوير آليات مستدامة ماليا لتوظيف المعلمين السوريين بما في ذلك إدخال برامج كافية للأجور.

الوصول: توسيع فرص الحصول على فرص تعلم معتمدة وبديلة من خلال الاستفادة القصوى من التعلم الإلكتروني ووسائل الإعلام. تطوير برامج التعليم الفني والتدريب المهني التي تستهدف الشباب على حد سواء في الأوساط الرسمية وغير الرسمية. توسيع فرص الحصول على التعليم النظامي باللغة العربية في المجتمعات المضيفة.

النوعية: تعميم المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة في التعليم النظامي وغير النظامي. تقديم برامج التطوير المهني للمعلمين وتوسيع تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة. تطوير ممارسات تدريس وتعلم شاملة ووقائية. معالجة قضايا اكتظاظ الصفوف الدراسية واعتماد نهج لدمج الدعم النفسي والاجتماعي على مستوى المدارس.

مصر

تعزيز النظام التعليمي: تحسين قدرة التنسيق والتخطيط والرصد لوزارة التربية والتعليم. دعم وزارة التربية والتعليم في تقديم الخدمات على المستويات اللامركزية من خلال الإدارة المدرسية. تطوير وحدة نمطية في نظام ادارة معلومات التعليم EMIS الوطنية للأطفال اللاجئين.

السياسات: مراجعة الوثائق المطلوبة لتسجيل الأطفال السوريين. دعم الأسر الفقيرة لمعالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والحد من آليات التأقلم السلبية من خلال الاعفاء من الرسوم الدراسية.

الوصول: توسيع أماكن التعلم في المدارس الحكومية لتقليل كثافة الصفوف الدراسية. تحسين فرص الحصول على التعليم ما قبل المدرسة. تطوير برامج التعليم الإلكتروني. تحسين وتوسيع التعليم الفني والتدريب المهني. تطوير شركات مع القطاع الخاص لزيادة فرص التعليم للأطفال والشباب. توسيع توفير التعليم غير النظامي لجميع الفئات العمرية والمراحل من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

النوعية: توفير التطوير المهني المستمر للمعلمين وموظفي الدعم. التصدي لقضايا العنف في المدارس. تضمين المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة في جميع برامج التعلم. تعزيز حقوق الإنسان والتعايش السلمي والمشاركة والتضامن في بيئات تعليمية آمنة.

4. التمويل و الاهداف و التكلفة

بينما تحتاج التحولات السياسات الرئيسية والاستراتيجية أن تحدث لتوسيع نطاق الوصول إلى تعليم نوعي و ذو صلة، فإن **التمويل المتزايد وعلى المدى الطويل والذي يمكن التنبؤ به ويتمتع بالمرونة** هو ضروري لتحقيق هدف المؤتمر في ان يكون جميع الأطفال في التعليم بحلول نهاية السنة الدراسية 2016 / 17. تحتاج الحكومات المضيفة والأطفال المتضررين الى الجهات المانحة لتوفير التزام لمدة 3-5 سنوات ضرورية لإبقاء الأطفال في المدارس وضمان توسع نظام التعليم المستدام. ستدخل الأزمة السورية في عامها السادس في اذار من عام 2016 مع التحديات والأخطار التي طال أمدها وتضخم حجمها. ان مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التسرب من التعليم الأساسي والثانوي في سوريا قد يصل الى ما يقدر بنحو 10.7 مليار دولار امريكي إذا لم تتم عودة الاطفال الى المدارس.¹⁷ هناك جيل كامل من الأطفال والشباب هم في خطر فقدان الأمل. ان عدم توفير التمويل الكافي لتعليمهم يكون له تأثير سلبي للغاية على مستقبلهم، وكذلك على المنطقة وما بعدها.

ان **التمويل المستلم للتعليم من حيث القيمة المطلقة قد ازداد ببطء ولكن باطراد** منذ المناشدات الأولى للأزمة السورية. كانت مبادرة 'لا ضياع الجيل NLG' ناجحة في حشد الموارد للتدخلات الضرورية للأطفال والشباب في التعليم وحماية الطفل (تقليديا التي ينقصها الدعم في الأزمات الإنسانية).

ومع ذلك، فإن **قطاع التعليم لا يزال يعاني من نقص التمويل الشديد** من حيث النسبة المئوية. بين عامي 2013 و 2016 زادت متطلبات التمويل لقطاع التعليم داخل سوريا من 46 مليون دولار امريكي إلى 200 مليون دولار امريكي، بينما في الدول الخمس المضيفة، فأن متطلبات التمويل زادت من 264 مليون دولار امريكي إلى 825 مليون دولار امريكي. وعلى الجانب الاخر، وبحلول نهاية عام 2015 فقد تم تمويل ما نسبته 23 بالمائة فقط من ملف التعليم ضمن خطة الاستجابة الانسانية (HRP) ونسبة 46 في المائة فقط من ملف تعليم الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP). لعام 2016، فأن خطة الاستجابة الانسانية (HRP) ستهدف الى تمكين 800,000 طفل من الحصول على فرص التعليم، مع طلب ما مجموعه 200 مليون دولار امريكي. وتدعو الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP) لجمع 825 مليون دولار امريكي للوصول إلى 1 مليون طفل سوري وطفل في المجتمع المضيف في التعليم النظامي. تغطي الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP) أيضا تدخلات إضافية حول الالتحاق بالتعليم، مثل تعليم الطفولة المبكرة والتعليم غير النظامي والجودة وتعزيز النظام.¹⁸ وبهذا فان أهداف مؤتمر لندن تتماشى بشكل متناسب - بالرغم من كونها أكثر طموحا - مع خطة الاستجابة الانسانية (HRP) و الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP) لعام 2016.

¹⁷ اليونيسيف، 2016. الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التسرب من المدرسة بسبب الأزمة السورية

¹⁸ متطلبات خطة الاستجابة الانسانية (HRP) و الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP) لعام 2016.

ان الهدف من ذلك هو الوصول إلى حوالي 4 ملايين طفل وشباب سوري بالإضافة إلى الأطفال والشباب في المجتمع المضيف، داخل وخارج المدرسة. هنالك حاجة إلى 1.4 مليار دولار أمريكي لضمان توفير فرص التعليم في 2016 / 17. وينقسم هؤلاء الأطفال والشباب إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

• **المجموعة 1 داخل سوريا:** كل 2.1 مليون طفل سوري خارج المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) بتكلفة إجمالية سنوية مقدارها 516 مليون دولار أمريكي¹⁹

• **المجموعة 2 و 3 في الدول الخمس المضيقة:** 1.7 مليون طفل لاجئ سوري (داخل وخارج المدرسة) والأطفال المتضررين في المجتمع المضيف بتكلفة إجمالية سنوية مقدارها 933 مليون دولار أمريكي

المجموعة 2: جميع 1.4 مليون طفل سوري لاجئ داخل وخارج المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة)

المجموعة 3: 300,000 طفل في المجتمع المضيف المتضرر من الأزمة؛ وتشمل هذه المجموعة اثنين من المجموعات الفرعية للدول والمصنفة حسب الحجم النسبي للاجئين وسكان البلد المضيف وكذلك توزيع الأطفال المتضررين في البلد المضيف

ا. لبنان والأردن: جميع الأطفال خارج المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم بين 6-14 سنة، في سن الدراسة الابتدائية و الإعدادية)²⁰
ب. تركيا والعراق ومصر: الأطفال المصنفين على أنهم متضررين ومستهدفين ضمن الخطة الإقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP)²¹

هنالك ثلاث مجموعات أخرى هي موضوع لمناشدة تمويل جانبية:

• **المجموعة 4:** جميع 1 مليون عراقي نازح داخل وخارج المدرسة (تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) بتكلفة إجمالية سنوية مقدارها 723 مليون دولار أمريكي²²

• **المجموعة 5:** 118,000 طفل لاجئ فلسطيني متضرر من الأزمة بما في ذلك الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من سوريا ولبنان والأردن (الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) بتكلفة إجمالية سنوية مقدارها 40 مليون دولار أمريكي

• **المجموعة 6:** الشباب السوري داخل سوريا والدول الخمس المضيقة (الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة)²³

ا. داخل سوريا: 149,000 شاب مستهدف للتعليم الفني والتدريب المهني بتكلفة إجمالية سنوية مقدارها 74 مليون دولار أمريكي

ب. الدول الخمس المضيقة: 166,000 شاب مستهدف للتعليم الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني بتكلفة إجمالية سنوية مقدارها 697 مليون دولار أمريكي

¹⁹ اليونيسيف، 2016. تحليل قطاع التعليم في سوريا. الأطفال السوريين في المدارس لا يستهدفون بسبب ان احتياجاتهم تغطي من قبل الحكومة السورية. تشمل 2.1 مليون طفل خارج المدرسة أيضا على الأطفال المستهدفين بعمليات عبر الحدود.

²⁰ بما أن هذه هي دول صغيرة نسبيا وذات أعداد كبيرة من الأطفال اللاجئين نسبة إلى أعداد أطفال الدول المضيقة (طفل واحد من كل ثلاثة في لبنان و طفل واحد من كل عشرة في الأردن)، وبالتالي فإن احتمال أن جميع الأطفال في البلد المضيف يتأثرون بالأزمة، كل الأطفال خارج المدرسة في البلد المضيف يجب ان يستهدفون. في لبنان يتضمن تعريف سن المدرسة الوطني الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 3-18 سنة. لم يتم تضمين الفئة العمرية في المدرسة العليا الثانوية غيرالمتحقين بالمدارس بسبب صعوبة التتبع والمسارات المتعددة المتوفرة لهذه المجموعة، بما في ذلك العمل. على الرغم من أن أطفال البلد المضيف في المدرسة يتأثرون أيضا من الأزمة، فانهم غير مستهدفين بسبب ان تكاليفهم مدرجة ضمن تصنيفات "تعزيز النظام" و "النوعية" من تكاليف اللاجئين السوريين، وبسبب الاستثمارات الجارية بالفعل من قبل الحكومات المضيقة في التعليم.

²¹ نظرا لعدم وجود بيانات عن عدد الأطفال خارج المدرسة في البلدان المضيقة وفي المناطق المتضررة من الأزمة، فان التحليل يستخدم أطفال البلد المضيف المصنفين على أنهم متضررين ومستهدفين في 3RPs. أيضا، في هذه البلدان الثلاثة، فإنه ليس من المناسب استهداف كل اطفال البلد المضيف الذين هم خارج المدرسة لأنه ليس كل المناطق متضررة من الأزمة ونسبة عدد اللاجئين إلى الأطفال المضيفين أصغر من ذلك بكثير.

²² مجموعة التعليم في العراق. 2015. لا تشمل هذه مجمل الأطفال العراقيين خارج المدرسة، ولا جميع الأطفال العراقيين المتضررين من الأزمة الداخلية. الأطفال العراقيين المستهدفين والمستضيفين للاجئين السوريين هم مشمولين في المجموعة 3 و لا يأخذون بنظر الاعتبار ضمن تصنيف النازحين داخليا.

²³ داخل سوريا، فان 10 في المائة من مجموعة الشباب الذين لا يستطيعون الحصول على التعليم العالي هم مستهدفين في التعليم الفني والتدريب المهني (149 ألف). وبالنظر إلى أن معدل الوصول إلى التعليم الجامعي في 2015 هو أعلى من مستويات ما قبل الحرب، فإنه لا يتم استهداف الشباب للتعليم الجامعي. ان السبب في استهداف الشباب ضمن التعليم الفني والتدريب المهني هو لتحسين مستوى المشاركة في التعليم الفني والتدريب المهني لما قبل الحرب والتي كانت في المائة. لخارج سوريا، يتم احتساب الهدف على أساس الوصول إلى معدلات ما قبل الحرب في التعليم الجامعي والوصول إلى نسبة 10 في المائة من الوصول إلى التعليم الفني والتدريب المهني. تم تقدير تكلفة توفير الوصول إلى التعليم الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة بالاستناد على الميزانية لكل طفل من مشاريع سابقة مماثلة للاجئين السوريين في البلدان الخمس المضيقة. وتقدر تكلفة كل طالب للتعليم الجامعي 6,000 دولار أمريكي و 500 دولار أمريكي للتعليم الفني والتدريب المهني.

ان النهج المتبع في تقدير التكاليف يستخدم البيانات التي تم استحداثها من قبل قطاع التعليم من خلال برامجه المخطط لها في دعم التعليم لعام 2016 في سوريا وفي الدول الخمس المضيقة. تم احتساب الأرقام الرئيسية للمجموعات الثلاث الأولى على أساس التكلفة لكل طفل من خلال منهجية متسقة لجميع الدول بتقسيم التكاليف على أهداف خطة الاستجابة الانسانية (HRP) و الخطة الاقليمية للاجئين و تعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP). ومن المهم التأكيد على أنه بالإضافة إلى الوصول، فان هذه الخطط تشمل تصنيفات النوعية و تعزيز النظام.

ويقدر التحليل الحالي تكلفة توفير الوصول في العام الدراسي 2016 / 17. هذا وان ما بعد المؤتمر، سوف تكون هناك حاجة الى توقعات كلفة صارمة لمدة خمس سنوات في كل بلد. ان نماذج تكلفة كهذه يمكن أن تأخذ بنظر الاعتبار توفير للكفاءة من خيارات سياسية مختلفة وزيادة فعالية المساعدات من المانحين وانخفاض تكاليف إدارة المعونة. ويمكن أيضا أن تهدف إلى حساب، حيثما أمكن، تأثير التضخم أو أية تغييرات في مقاييس رواتب المعلمين والأجور الفواتير. قد تبقى من الصعوبة التخطيط وحساب تكلفة تحركات الناس وحجم الاستجابة. لا يشمل التحليل توقعات حول العدد المستقبلي للاجئين السوريين بشكل عام وحسب البلد بسبب ندرة البيانات.

يهدف مؤتمر جمع التبرعات لرفع مستوى التمويل للمنطقة بأكملها، مما يعود بالفائدة على جميع الدول. سوف يكون لدى كل حكومة مضيقة حوار أكثر تفصيلا مع الشركاء المانحين استنادا على الخطط الوطنية وأطر عمل التمويل. ان هذا النهج المزدوج المسار من شأنه أن يعزز احتمال زيادة تعهدات المانحين التي قد تأتي من المانحين في البلد أو جهات مانحة جديدة تسعى إلى تمويل على المستوى الإقليمي أو على مستوى بلد معين.

الملحق 1: المنهجية و التعريفات

تستند ورقة الاستراتيجية على **بيانات وتحليلات** متاحة وموثوق بها، وكذلك على معلومات من مناقشات ومشاورات افتراضية و وجها لوجه مع اصحاب المصلحة المعنيين على المستويين القطري والإقليمي. في حين تم استخدام بيانات أكثر دقة وحدائثه الا انه من المهم أن نعترف بقيود البيانات والثغرات الموجودة. تم تسليط الضوء على قيود محددة عند الإبلاغ عن هذه الأرقام. بعض القيود العامة تتعلق ببيانات الالتحاق في سوريا، والتي لا تتوفر في جميع أنحاء البلاد. وعلاوة على ذلك، في الدول الخمس المضيفة (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر)، فإن الأرقام المستخدمة تشير إلى اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للاجئين، ما لم ينص على خلاف ذلك. ومن المعروف أن بعض اللاجئين قد لا يكونوا مسجلين لدى المفوضية السامية للاجئين، أو في حالة تركيا مع السلطات التركية، وعلى العكس من بعض اللاجئين المسجلين يكونوا قد غادروا الدول المضيفة أيضا.

في حين أن الأطفال والشباب السوريين في داخل وخارج سوريا على حد سواء هم **محور** هذه الورقة، فإن الأطفال والشباب المتضررين من الأزمة السورية في الدول الخمس المضيفة هم مستهدفون أيضا. تهدف التحولات الاستراتيجية أيضا لاستفادة المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفا وحرمانا. وبالنظر إلى أن الفئة العمرية للبالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 10-19 سنة) يتم ادراجهم ضمن فئات الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة) والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة)، فإنه ليس هناك أي إشارة إلى اليافعين. كذلك فإن فئات 'الأطفال' و'الشباب' هم أكثر تماشيا مع التخطيط في مجال التعليم.

من حيث **التعريفات** المعتمدة في ورقة الاستراتيجية، فإن تعليم الطفولة المبكرة (ECE) يشير إلى سنة واحدة من التعليم ما قبل الدراسة الابتدائية للأطفال في عمر 5 سنوات، باستثناء تركيا ولبنان والأردن، حيث يضم تعليم الطفولة المبكرة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-5 سنوات. ويشير التعليم الأساسي إلى ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الإعدادي التي تستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-14 سنة. يشير التعليم ما بعد الأساسي إلى تعليم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة والذين يمكن أن يقسموا إلى: 1) ثانوي عام والتعليم الفني والتدريب المهني (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-17 سنة)، و 2) التعليم العالي بما في ذلك التعليم الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة.

يستخدم **التعليم النظامي** في ورقة الاستراتيجية للإشارة إلى التعليم ذو الطابع المؤسسي والمتعمد والمخطط له من خلال المنظمات العامة والهيئات الخاصة المعترف بها، وذلك - في مجملها - تشكل نظام التعليم النظامي للدولة وفقا للتعريف الموحد في المعيار الدولي لتصنيف التعليم (ISCED). حيث يشير إلى التعليم الذي يوفر ويوافق عليه من قبل الدولة، مع مخرجات تعلم معتمدة من قبل السلطات التعليمية الوطنية.

ويستخدم **التعليم غير النظامي (NFE)** في هذه الورقة للإشارة إلى أي نشاط تعليم منظم ومستمر والذي يتم توفيره خارج التعليم النظامي. اعتمادا على السياق، قد يغطي التعليم غير النظامي اما مسارات تعليمية بديلة التي تدعم التحول إلى التعليم النظامي بما في ذلك برامج التعليم الاستدراكي والتعلم الذاتي وبرامج التعلم المسرع التي تؤدي إلى منح شهادة رسمية، أو أنه قد يشمل برامج تعليمية علاجية مثل برامج دعم اللغة، والتي تستهدف الأطفال على حد سواء في المدرسة وخارج المدارس، فضلا عن البرامج غير المعتمدة لتعلم معرفة القراءة والكتابة والحساب و/أو التعلم الإلكتروني التي تستهدف الاطفال والشباب خارج المدرسة. في الأردن وتركيا، يشار إلى النوع الثاني من التعليم غير النظامي هذا إلى اعتباره تعليم غير رسمي (IFE).

يتم تعريف **منح الشهادات والاعتماد** على انها الدليل على الجودة التي تشهد علنا قيمة برنامج التعلم. يمنح الاعتماد الاعتراف الرسمي او التأييد لبرنامج التعلم - على الأرجح من قبل وزارة التربية والتعليم. يمكن ان يطبق الاعتماد على برامج التعلم من خلال التعليم النظامي الذي تقدمه مؤسسات الدولة ولكن أيضا يمكن ان يطبق على برامج التعليم غير النظامي التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والتي تغطي مجموعة واسعة من البرامج (مثل التعليم الفني والتدريب المهني، برنامج التعلم المسرع، وما إلى ذلك). يشير منح الشهادات عموما إلى تقديم شهادة رسمية اعترافا بإنجاز الطالب في نهاية دورة الامتحانات.

- Ahmadzadeh, H., Çorabatir, M., Hashem, L., Al Hussein, J., and Wahby, S. 2014. *Ensuring quality education for young refugees from Syria (12-25 years): A mapping exercise*. University of Oxford: Refugee Studies Centre.
- Culbertson, S., Ling, T., Henham, M., Corbett, J., Karam, R., Pankowska, P., Saunders, C., Bellasio, J., and Baruch, B. 2015. *Evaluation of UNICEF's Emergency Education Response for Syrian Refugee Children and Host Communities in Jordan*. Amman.
- Education Sector Working Group. 2014. *Access to Education for Syrian Refugee Children in Zaatari Camp. Joint Education Needs Assessment*. Amman.
- EU and UNICEF. 2015. *European Union and UNICEF Partnerships for Education and Health System Strengthening: Lessons Learned from Previous Engagements and Recommendations for the Future*.
- Government of Lebanon. 2014. *Reaching All Children with Education in Lebanon*. Beirut.
- Government of Lebanon. 2015. *Lebanon Crisis Response Plan*. Beirut.
- IMC and UNICEF. 2013. *Jordan Mental Health/Psychosocial and Child Protection for Syrian refugee adolescents in Za'atari*. Amman.
- INEE, NRC, UNICEF, Lebanese Republic, and UNESCO. 2014. *Lebanon Minimum Standards for Education in Emergencies: Contextualized from the INEE Minimum Standards for Education: Preparedness, Response, Recovery*. New York and Beirut.
- Ministry of Education in Egypt. 2015. *Statistical Year Book: 2014/2015*.
- ODI. 2014. *Living on hope, hoping for education: the failed response to the Syrian refugee crisis*.
- Østby, G and Urdal, H. 2010. *Education and Civil Conflict: A review of the Quantitative, Empirical Literature. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2011*.
- Shuayb, M., Makkouk, N., and Tuttunji, S. 2014. *Widening Access to Quality Education for Syrian Refugees: The Role of Private and NGO Sectors in Lebanon*. Beirut: Centre for Lebanese Studies.
- Syrian Center for Policy Research, UNRWA and UNDP. 2015. *Alienation and Violence: Impact of Syria Crisis Report 2014*. Damascus.
- The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation. 2015. *Jordan Response Plan: for the Syria Crisis*. Amman.
- UNHCR. 2014. *Barriers to Education for Syrian Children in Lebanon, out-of-school children profiling report*. Beirut.
- UNICEF. 2014. *No Lost Generation: Protecting the futures of children affected by the crisis in Syria – Strategic overview*. Amman.
- UNICEF. 2014. *Scaling Up Quality Education Provision for Syrian Children and Children in Vulnerable Host Communities. Report of the Sub-regional Conference, 17-19 June 2014*. Amman.
- UNICEF. 2015. *Education Under Fire*. Amman.
- UNICEF. 2015. *UNICEF's Emergency Psychosocial Support Response for Syrian Children in Jordan: An Evaluation*. Amman.
- UNICEF. 2015. *Operational Guidance Note on "Makani - My Space" Approach*. Amman.
- UNICEF. 2015. *Curriculum, Accreditation and Certification for Syrian Children in Syria, Turkey, Lebanon, Jordan, Iraq and Egypt*. Amman.



شكر وتقدير

ساهم الشركاء التالية اسماؤهم في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر في صياغة مسودة ورقة استراتيجية التعليم في الازمة السورية وهم : الوزارات والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التعليم؛ وفرق الأمم المتحدة في المكاتب القطرية من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)؛ ومجاميع تعليم الدول المانحة؛ والمنظمات غير الحكومية (NGOs) بما في ذلك منظمات العناية وانتروسوس ولجنة الإنقاذ الدولية ومؤسسة فيالق الرحمة والمجلس النرويجي للاجئين وإنقاذ الطفولة ومثلث الأجيال الإنسانية وطفل الحرب ومنظمة الرؤية العالمية.

على الصعيد الإقليمي، قدم شركاء التعليم والتنمية التالية اسماؤهم مدخلات تقنية: من وكالات الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) واليونسكو والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) والبنك الدولي؛ ومن المنظمات غير الحكومية: لجنة الإنقاذ الدولية وصندوق ملالا وفيالق الرحمة والمجلس النرويجي للاجئين وإنقاذ الطفولة ومنظمة الرؤية العالمية. وشملت أيضا مساهمات من الدول المانحة بما فيها المملكة المتحدة والنرويج وألمانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وقطر.

